السكن. ولم تكن هناك حاجة الى كثير من البحث والدرس لملاحظة العلاقة المباشرة فيما بين الهجرة الكثيفة ليهود الاتحاد السوفياتي وحركة الاحتجاج هذه، التي سرعان ما اتسعت، وتعددت مراكزها في مختلف المدن والمستعمرات الكبيرة. وعلى الرغم من ان الاسباب الحقيقية لهذا التوتر الاجتماعي كانت قائمة قبل بداية موجة الهجرة الاخيرة هذه (ضائقة السكن، والبطالة، وضآلة الاجور، والفجوة الاجتماعية بين الطوائف الشرقية والغربية)، إلّا ان الاسلوب الذي تميّزت به السياسة الرسمية تجاه المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي، والامتيازات المادية والاعفاءات الضريبية وتسهيلات السكن والتوظيف التي انهالت على هؤلاء المهاجرين، أدّت، مباشرة، الى تعميق الاحساس لدى الجماعات المعوزة بحدّة التمييز والفصل الاجتماعي داخل اسرائيل. كما ان سياسة «الاستيعاب المباشر» التي اتبعتها اسرائيل لتسريع عملية الاستيعاب، ساهمت، أيضاً، في توفير سيولة مالية بين أيدي المهاجرين الجدد، وبالتالي عزّزت قدرتهم على الانفاق الاستهلاكي. فالعائلة الواحدة، المكوّنة من أب وأم وولدين دون سن الثامنة عشرة، تنال مبلغ ٢٢٥٠٠ شيكل عن السنة الاولى من وصولها اسرائيل، ويحق لها الحصول على قرض لشراء مسكن بقيمة ٤٠ ألف شيكل (**هآرتس**، ٦/٨/١٩٩٠). ويتمّ توزيع مبلغ ٢٢٥٠٠ شيكل لتغطية نفقات التعليم في معهد اللغة العبرية للمهاجرين (اولبان) وأجرة منزل وغير ذلك من النفقات العامة، بالاضافة الى مبلغ خمسة آلاف شيكل تصرف للمهاجر وعائلته فور وصوله اسرائيل، لتغطية نفقاته الفورية. على ان الامر الذي أثار حفيظة الفئات المعدمة في اسرائيل، الى جانب هذه التسهيلات المالية، هو ان نسبة ملحوظة من المهاجرين الجدد لا تنطبق عليهم مواصفات «اليهودي» حسب الشريعة التوراتية، كما أكد ذلك وزير الداخلية، الحاخام اسحق بيرتس، الذي صرّح بأن حوالى ٢٥ بالمئة من عائلات المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي ليست يهودية تماماً (**يديعوت احرونوت**، ١٠/٧/١٩٩٠). وقد عبّرت الشعارات التي رفعها معدمو السكن في مخيمات الاحتجاج عن البعد الاجتماعي لهذا التحرك، ومدى عمق الاحساس بالتفرقة الطائفية. فعلى سبيل المثال، رفع يهود اثيوبيا (الفلاشا) شعارات تتهم اسرائيل بـ «الابارتهيد الاجتماعي»، وتظاهروا ضد مهاجري الاتحاد السوفياتي، قائلين: «مهاجر واحد يأتي، اسرائيلي واحد ينزح»؛ كما رفعت شعارات ضد «الدولة العنصرية» وسياسة التمييز لصالح اليهود الاشكناز ضد السفارديم (**هآرتس**، ٢٥/٦/١٩٩٠). أمّا مراكز مخيمات الاحتجاج هذه، فقد توزعت ما بين تل ـ ابيب ورحوفوت وحولون والقدس وحيفا والرملة وبئر السبع وعسقلان وريشون لتسيون، وغيرها من المدن والبلدات، وضمّت، في مجموعها، حوالى ١٢ ألفاً من معدمي السكن، في حين أشارت التقديرات الأولية الى ان عدد المتضررين من الفوائد المرتفعة لقروض الاسكان وبالتالي عاجزين عن تسديد هذه القروض ومهددين بالانضمام الى ساكني مخيمات الاحتجاج يتجاوز نصف المليون (**هآرتس**، ٢٢/٧/١٩٩٠).

وفي حين واجهت حركات الاحتجاج، في بداية السبعينات، التي انطلقت بزعامة الفهود السود آنذاك أيضاً، على خلفية هجرة اليهود السوفيات والامتيازات الممنوحة لهم، تجاهلاً شبه تام لدى المسؤولين الاسرائيليين، لقيت حركة ١٩٩٠ تنافساً بين الوزراء وأعضاء الكنيست على مظاهر التأييد لها ودعم مطالبها. فقد رفضت رئيسة الحكومة آنذاك، غولده مئير، مقابلة ممثلي الفهود السود بقولها: «انهم ليسوا لطفاء»؛ في حين توافد على مخيمات الاحتجاج، في صيف ١٩٩٠، كل من شارون وبيئير تسبان وران كوهين وشارلي بيطون وشمعون شطريت وميخائيل ايتان وغيرهم (**ملحق هارتس**، ١٣/٧/١٩٩٠). على ان ذلك ليس الفارق الوحيد الذي يميز حركة معدمي السكن الحالية. ففي حين انطلقت حركة الاحتجاج، في العام ١٩٧٠، على يد مجموعة صغيرة من الشبان، لتذكّر المؤسسة الحاكمة بأن أبناء الطوائف الشرقية هم، أيضاً، مهاجرون، وبالتالي تحق لهم الامتيازات ذاتها (فيلّا ـ فولفو) الممنوحة للمهاجرين الاشكناز، فان حركة الاحتجاج ١٩٩٠ يقودها مئات من النشيطين الذين تمرسوا في العمل الجماهيري والتنظيمي، يدعمهم عدد كبير من السياسيين العارفين بأهمية الالتفاف على حركات الاحتجاج الاجتماعية والاستفادة منها دون تقديم شيء ذي أهمية تذكر في المقابل. وخلال السنوات العشرين التي انقضت ما بين ١٩٧٠ و١٩٩٠، شهد المجتمع الاسرائيلي تطورات في اتجاه اضفاء شيء من الشرعية على الصراعات الاجتماعية والنزاعات الطائفية بين اليهود الشرقيين والغربيين، ساهم فيها، وأفقدها في الوقت